المؤتمر: وصاية الخارج مرفوضة

■ عبَّر مصدر مسئول في الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام عن استغرابه مما أدلى به نائب المتحدث باسم الخارجية الأمريكية حول ما توصلت اليه كافة القوى السياسية في الساحة الوطنية من اتفاق بالتمديد لمجلس النواب الحالي لمدة عامين من أجل المضي في مشروع التعديلات الدستورية وتطوير النظامين السياسي والانتخابي وتهيئة المناخات المناسبة لاجراء انتخابات نيابية حرة وشفافة ونزيهة.

وقال المصدر: إن ما تم من توافق وطني أمر يهم الشعب اليمني بكافة فعالياته السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.. والذي استقبل هذه الخطوة بارتياح كبير، وهي خطوة تخدم في المقام الأول المصلحة الوطنية العليا ومسيرة الديمقراطية والاستقرار في اليمن.

وأكد المصدر أنه ليس من حق أي طرف خارجي مهما كان ادعاء الوصاية على اليمن ونهجها الديمقراطي التعددي.■

التمديد لعامين كان خياراً ومطلب «المشترك»

«الصمت المريب»!!

■ تولّى «المصدر المؤتمري» المسئول في الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام -لوحده مسئولية الرد والتعليق على تصريح نائب المتحدث باسم الخارجية الأمريكية حول توافق القوى السياسية والوطنية على التمديد لمجلس النواب الحالي لمدة عامين، فهل المؤتمر لوحده هو المعني بالتأجيل، وبالتالي المعني بالرد والتعليق؟!

ولماذا صمت الفرقاء الآخرون- الشركاء الأساسيون في انجاز التوافق والوصول الى صيغة الاتفاق؟!

● كان التمديد «التأجيل لعامين»- مطلب المشترك وخياره قبل «المؤتمر» وأكثر من أي طرف آخر وتم التوافق على ذلك بعلم ونظر الوسطاء الأوروبيين والاصدقاء من المعهد الديمقراطي الأمريكي أيضاً.

وعليه فإن من واجب ومسئولية الفرقاء الدفاع عن خياراتهم وقناعاتهم والتحدث في ذلك بصوت واضح ومسموع حتى لا نعتقد -وقد بدأنا نعتقد- أنهم شركاء في الغنم دون الغرم «؟!»

● واذا كنا نقول إن «المصلحة الوطنية العليا» هي من حكمت التوافق ورجحت كفة الاتفاق المذكور.. بالمدة المعلومة..

وإذا كانت قيادات المشترك تقول وتردد نفس الكلام، فلماذا انضمت -اذاً- وتتخلى عن واجبها في الدفاع عن الشراكة وعن قيم واعتبارات «المصلحة الوطنية العليا»؟!

● الجدية التي يتعامل بها المؤتمر مع الاتفاق والالتزامات الوطنية والدستورية، هي من تجعله يتصدى للرد والتعليق والدفاع عن حقوق ومكتسبات «الديمقراطية اليمنية» وبالنيابة حتى عن جميع الفرقاء الذين تعاملوا مع الأمر وكأنهم غير معنيين به، وهي بادرة ليست جيدة حيال الاتفاق وأجندة التوافق!■

وفي واشنطن «ليس كامبل» قدم شهادته بجرأة

تأجيل الانتخابات «ليست معضلة».. والحوار السياسي في اليمن «متميز»

■.. من جانبه كان السيد ليس كامبل -مدير دائرة الشرق الأوسط في المعهد الديمقراطي الأمريكي- أكثر شفافية وجرأة حينما وصف الحوار الحزبي والسياسي في اليمن بـ«المتميز»..

وموضحاً أن تأجيل الانتخابات البرلمانية بناء على الحوار الحزبي البنَّاء «ليست بمعضلة ولا تمثل عائقاً أمام مسيرة الديمقراطية اليمنية».

ليس كامبل- والذي كان يتحدث الى ندوة «آفاق الاصلاح والحوار السياسي في اليمن» وخلفيات تأجيل الانتخابات، والتي نظمها المعهد الديمقراطي الأمريكي في العاصمة واشنطن الاسبوع الماضي- أشار الى أن «الحكومة اليمنية أثبتت قدرتها على الانخراط في حوار سياسي مع أحزاب المعارضة التي اثبتت أنها معارضة يحتذى بها في المنطقة».

وأضاف: أن بعض جوانب الديمقراطية «الناشئة» في اليمن تمثل أنموذجاً يحتذى به أيضاً.

وأكد على أهمية استمرار الدعم والتعاون الفعال لنجاح هذه الغايات وبما يمكن من المضي والاستمرار في تحقيق النجاحات المطلوبة.

وفي سياق حديثه الى الندوة ذاتها أشاد كامبل بنشاط البرلمان اليمني وقال: إن «البرلمان اليمني أصبح من أكثر البرلمانات العربية تأثيراً من خلال محاربته للفساد وإقرار التشريعات الجريئة وتحريك القضايا الحساسة».■

الخارجية الأمريكية:

دعم كامل ومباشر للديمقراطية اليمنية

■ في السياق.. أكد «جوردن دوجو بيد»- القائم بأعمال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية -في بيان صحفي رغبة واشنطن في تقديم دعمها الكامل والمباشر لضمان نجاح مسيرة الديمقراطية والاستحقاق النيابي اليمني.

فيما أوضح تقرير أصدره -في السياق ذاته- المعهد الديمقراطي الأمريكي حول عملية القيد والتسجيل لعام ٢٠٠٨م في اليمن أن اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بذلت جهداً لتصحيح بعض الخروقات خلال عملية القيد والتسجيل وعلى الرغم من وجود بعض أوجه القصور التي لاحظها المراقبون المحليون.. فقد تم القيام بالاجراءات الفنية والأساسية الخاصة بعملية القيد والتسجيل لعام ٢٠٠٨م «بطريقة ملائمة».■

ليست «نشرة جويَّة»..!!

في ندوة «الشباب والأحزاب»: ياسين يحاكم «البيئة».. ومحمود يحاكم «المناخ»

■ القيادات الحزبية -المزمنة- لا تريد الاعتراف بأصل المشكلة.. وبأنها هي من تحرم الشباب المشاركة وتمنعهم القيادة.. وكذلك تذهب الى محاكمة «البيئة، والمناخ» وإدانة «الديمقراطية اليمنية»!!

كتب/أمين الوائلي

■ في تفسيرهما لتراجع حضور ودور الشباب في المشاركة السياسية وعدم قدرة الأحزاب السياسية على تأمين تطلعات الشباب وحماية خياراتهم، قدم «الدكتوران» ياسين سعيد نعمان وعبدالوهاب محمود وجهتي نظر تستحقان التوقف والتأمل، وذلك في ندوة عقدت لهذا الغرض.

هل هي «البيئة»؟

● الأول- أمين عام الاشتراكي اليمني- قال: «إن الديمقراطية اليمنية لم تستطع أن تحمي خيارات الشباب السياسية والثقافية»!

- وهذا كلام مرسل وعام، بل وقيل مثله إن لم يكن هو ذاته في قضايا أخرى كثيرة لا علاقة لها بالشباب، والجُمل الجاهزة كهذه أقرب الى التنويه منها الى التحليل المركّز.

وتابع نعمان أن «البيئة السياسية التي تنظم فيها الأحزاب هي بيئة غير ديمقراطية»؟!

- وهذا يعني أن القائد الحزبي يزهد في ممارسة النقد الذاتي، بل الخيار الجاهز والاسهل، كما في كل قضية، هو توجيه النقد ضد «البيئة السياسية» من جهة، وضد «الديمقراطية اليمنية» ذاتها من جهة ثانية، وهذه مهمة سهلة التكاليف وتحاكم كائناً غيبياً وغير مرئي اسمه «البيئة السياسية» أو تعود بالمسئولية على مصطلح نظري محض وكيان معنوي اسمه «الديمقراطية».

● ولكن هل «البيئة السياسية» لوحدها تؤخذ منفصلة أو بمعزل عن البيئة الحزبية التي تشكل وسيلة الديمقراطية وتجسيدها العملي على الواقع وفي مجال الممارسة السياسية والديمقراطية؟!

● وبالتالي فإن محاكمة البيئة لن تعني شيئاً آخر، أقل أو أكثر من محاكمة الأحزاب أو البيئة الحزبية.. فالأحزاب، وليس أحد آخر غيرها، هي خلاصة أو مادة البيئة السياسية، أم أن المحلات التجارية والأسواق الشعبية -مثلاً- هي المعنية بـ«البيئة السياسية»؟!

● أما القول إن «الديمقراطية اليمنية لم تستطع أن تحمي خيارات الشباب السياسية والثقافية» فسوف يعني -بالضبط- أن آليات ووسائل هذه الديمقراطية -أي الأحزاب حصراً- فشلت في تقبل الأجيال الشابة وتمكينها من المشاركة والقيادة وإدارة وصناعة القرار الحزبي والممارسة السياسية، لحساب الابقاء على القيادات العتيقة.. والكهول المصلوبين على رؤوس الأحزاب.. والتغيير دائماً محصور في هؤلاء دون غيرهم من الشباب.

ياسين سعيد نعمان

هل هو «المناخ»؟

● أما الثاني -أمين عام حزب البعث العربي الاشتراكي -فلم يكن أسهل عليه من أن يتجاوز «عقدة الشباب» في المستوى الحزبي المخاطب به والمسئول عنه، وأن يفلسف الأمور بطريقة «عفلقية» بحتة كهذه: «إن البلدان النامية وبينها اليمن لا تضع مشاريع مستقبلية لتهيئة الشباب لقيادة المرحلة التي يعيشونها»!

● وحتى لا نتوه في الطريق فإنه يجدر اسقاط التفسير السابق على المستوى الحزبي، وحزب محمود واحداً منها، فكأن أمين «البعث» يقول: «إن الأحزاب في البلدان النامية وبينها اليمن لا تضع مشاريع لتهيئة الشباب للقيادة» سواءً بسواء!

فلماذا التركيز على البلدان دون مخاطبة الأحزاب المعنية أصلاً بتغيير النمطيات السلوكية السائدة واقتحام البديل الذي تدعو اليه، مع البدء بالاحزاب ذاتها؟!

● ولن يكون مقنعاً أو كافياً في اعفاء الأحزاب والقيادات المزمنة داخلها من مسئولياتها الأكيدة ودورها الأساسي في اقصاء الشباب وعدم تهيئتهم للقيادة بدلاً عنها.

القول التبريري الذي ساقه محمود ومفاده «إن ظروف الأحزاب السياسية ليست سهلة لأنها تعيش مناخاً صعباً» فالمناخ ليس سبباً مقنعاً!

فهذا لا يعفي القيادات المزمنة من المسئولية المزمنة، بل كان الأحرى والأوجب أن الظروف الصعبة تجعل القيادات الحزبية أكثر اصراراً على التجديد وتحديث نفسها وآلياتها وقياداتها، وضخ الدماء الشابة لمواجهة زمن جديد فاته الرجال القدامى!

تغيرت الأشياء

● الحاصل أن ما تفكر به وتقوله القيادات الحزبية المزمنة لم يعد مقنعاً لنا أو للشباب، والظروف التي يتحدثون الينا خلالها الآن- اليوم، ليست نفسها التي جاءوا منها وكان كلامهم وتفكيرهم السابق يصلح لهاوليس لنا.

● ندرك أن قيمة «الكبار» ليست هينة، وعليهم ادراك أن الجيل الشاب هو أيضاً ليس سطحياً أو قليل الفهم، واذا كانوا - حقاً أسفين لأجل الشباب فما عليهم إلاّ التعبير عملياً عن أسفهم، ومناولة الشباب الفرصة كاملة للامساك بحاضر التجربة واكتساب الخبرة والكفاءة في ممارسة القيادة، عوضاً عن المزمنين القدامى الذين يستأثرون لأنفسهم بقيادة احزاب تحولت الى شيء أشبه بالملكيات الخاصة منها بالأحزاب المدنية والديمقراطية!

● لسنا الجيل الذي يتنكر لسلفه، بل نقدرهم ونحفظ حقهم كاملاً.. إنما يجب أن نحظى بالتقدير.. وبشيء من الاحترام لعقولنا وحقوقنا في القراءة والتحليل والفهم بطريقة تختلف عنهم.. توافق عصرنا الذي لم يعد لهم فيه كثير حظ وإن كان لهم عندنا كثير إجلال.■

عبدالوهاب محمود

اختتم دورته بـ«بلاغ» وعدل عن «بيان»

«شورى الإصلاح»: أشاد... وأشاد!!

■ مجلس شورى حزب «الاصلاح» أشاد بالاتفاق بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك..

وفي البلاغ الصادر عن دورته الاعتيادية الخامسة (٤-٥ الجاري) قال شورى الحزب إن الاتفاق يتيح الفرصة لمناقشة التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي.. وتمكين الاحزاب من استكمال مناقشة المواضيع التي لم يُتفق عليها أثناء إعداد التعديلات على قانون الانتخابات وتضمين ما يُتفق عليه صلب القانون (نص الاتفاق الموقع بين أطراف الحوار).

ولم يزد البلاغ على الاسطر السابقة المنزوعة من نص الاتفاق والرسالة المقدمة من رؤساء الكتل النيابية الى البرلمان بطلب التعديل على المادة (٦٥) من الدستور، وأسبقها بـ«أشاد»..!

■ ولكن المجلس - أو البلاغ ذاته - ساق إشادة لاحقة عقب الأولى مباشرة .. «مشيداً بالجهود التي يقوم بها اللقاء المشترك لاستكمال برنامج التشاور الوطني»!

والإشادة الأولى كان يجب أن تغني عن الثانية.. كما أن الاتفاق يجُبّ ما قبله، ويُجبّ «التشاور» بالضرورة.

ويبدو أن الرغبة في (تأمين خط رجعة) هي مَن تجعل الفرقاء يمتطون جملين في وقت واحد: (أشاد.. وأشاد)؟!

■ إجمالاً.. عدل «شور الاصلاح» عن «البيان» إلى «البلاغ» وهذا يعني شيئاً بالضرورة، وبخلاف دوراته السابقة جاء «البلاغ» رسمياً وعاماً.. وهادئاً حيال الشأن السياسي والوطني، لأنه - أصلاً - لم يتطرق الى الشأن المحلي ولم يقل شيئاً تجاهه سوى «الإشادتين»..

ولكن قد تحمل التركيبة لهما الكثير مما (يُسمع ولا يقال)

وحُسْنُ الظن أوْلى.. وبعضه ليس إثماً(..)■

تشخيص.!

■ «إن التجمع اليمني للإصلاح يُعتبر بمثابة العمود الفقري للمعارضة اليمنية»

- د. محمد الظاهري

في ندوة لـ«الصحوة» حول «الإصلاح»!

* * *

■ الآن يمكن نفهم لماذا المعارضة تعاني دائماً من «آلام الظهر»!؟

* * *

إقرار!

■ «والذين يصّرون على أن أي اتفاق لابد أن يشمل كل قضايا الوطن وإلا فلا فائدة منه.. يحلمون كثيراً»

- زيد الشامي

«الصحوة» ٢٠٠٩/٣/٥م

* * *

■ اللهم فاشهد..

* * *

توقيت!

■ « الحراك - (الجنوبي) - تفاعل شعبي وسياسي واجتماعي يتبلور على قاعدة الدفاع عن قضية عادلة»

- د. ياسين سعيد نعمان

في كلمته لدى افتتاح الدورة السابعة للجنة المركزية للحزب في عدن

* * *

■ قبل أم بعد الاتفاق والتوافق؟!(..)

* * *

تمديد!

■ «التعجيل أحسن!»

- علي ياسين

«الثوري» ٢٠٠٩/٣/٥م

* * *

■ ويُقال: العجلة من الشيطان (!!)

* * *

«بالله»؟!

■ «النائب أحمد سيف حاشد يعود إلى (اليمن)»!!!

- خبر «مشترك» في صحفه

* * *

■ معقولة..؟

زيارة عمل، أم سياحة؟!

* * *

«سياسة»..!

■ «أنا شخصياً وكثير من زملائي كانوا يتوقعون أي شيء ممكن أن يحدث وهذه طبيعة العمل السياسي».

د. محمد السعدي

الأمين المساعد لحزب «الإصلاح»

- «الصحوة» ٢٠٠٩/٣/٥م

* * *

■ أعرف واحد صاحبي لا علاقة له بـ«طبيعة العمل السياسي» على الإطلاق، ومع ذلك فإنه يتوقع أن «أي شيء ممكن أن يحدث»؟!

في الأخير لابد وأن يحدث.. شيء ما .. أليس كذلك؟!■

مركزية الاشتراكي تستعين بـ«التمديد» و«التأجيل» أيضاً

ختامها.. إمساك!!

● الدورة السابعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني (٥-٦ مارس) التي انعقدت في مدينة عدن - اختتمت أعمالها مساء الجمعة، ولكن من دون إعلان بيان ختامي أو توصيات وقرارات، واكتفى البلاغ الإعلامي - الخبر - في واجهة موقع «الاشتراكي نت» والمنشور في وقت متأخر (١٢ صباحاً) بالقول إن مشروع البيان الختامي قد تُلي في بداية الجلسة الختامية ليتم بعد ذلك الاستماع للملاحظات والآراء التي تقدم بها أعضاء اللجنة المركزية وتم إقرارها بعد نقاشات وصفها الموقع بـ«المعمَّقة» وأنها استمرت طوال الجلسة الختامية.

● تلك النقاشات «المعمَّقة» كانت سبباً مباشراً لتعطيل التصويت بالموافقة على البيان الختامي، وهي تشير - بكفاءة - الى انقسامات وخلافات وتحفُّظات، سادت وسبقت أعمال الدورة.. وظل الغموض سيد الموقف حتى بالنسبة للموقع الاعلامي الرسمي والأول للحزب «الاشتراكي نت» والذي لجأ الى «التوقُّع» بأن يتم توزيع البيان «خلال الساعات القليلة القادمة».

ولكن هذه الساعات امتدت ليوم كامل لم يصدق خلاله «التوقُّع» ولم يوزَّع البيان.. فضلاً عن أنه لم يُعلَن (..)

● الأمر الوحيد الذي تسرَّب خارج أعمال الدورة ومشروع البيان هو الإشارة الى الاتفاق على إطلاق اسم «الوفاء لعدن» على الدورة السابعة، وهذه معلومة أقل من قليلة ولا تكفي لمعرفة ما تم خلال جلسات ويومي دورة «الوفاء لعدن»!

● الأكيد أن الدورة - على أهميتها وظروف انعقادها، إلا أن تأخر إعلان البيان الختامي سوف يقلّص تماماً من أهمية مضامينها او حضورها الإعلامي والسياسي.

والأكيد - ايضاً - أنّ البيان وقيادة الحزب والدورة السابعة كلهم فضّلوا «التمديد» و«التأجيل» لعمل لجنة الكتابة أو الصياغة.. كخيار ترجيحي يرضي رفاق وأفرقاء «دورة الوفاء».

على الأقل ليكون ختامها «إمساك»!■

قبل يومين وليلتين.. وجمعة - مباركة

الصحافيون.. الامتحان يوم السبت!

■ عملية استقبال طلبات الترشيح لمنصب النقيب ومجلس النقابة انتهت مساء السبت الماضي عن حصيلة (٨) مترشحين لمنصب النقيب أبرزهم الاستاذ ياسين السعودي - وانضمت اليهم في اللحظات الاخيرة الدكتورة رؤوفة حسن - ولم يترشح النقيب الحالي نصر طه مصطفى.

وهناك (١٣٢) من الصحفيين ترشحوا لعضوية المجلس - بينهم ١٢ صحفية، فيما ترشح لعضوية المجلس القادم خمسة من أعضاء المجلس السابق.

احتمال أن ينسحب بعض هؤلاء وارد خلال يومي (٩/ ٨) الجاري المحددين للانسحاب، ويحسم الامر نهائياً مساء اليوم.

الصورة تبدو احتمالية الى حد بعيد، والمرجو - عموماً - هو أن يعي الصحافيون حاجتهم الى إفراز قيادة مهنية مبرأة من التنافر وموفورة الانسجام، ويجب أن يكون المؤتمر الرابع نقطة تحول لمصلحة العمل الجماعي والمهنية النقابية، وربما استطاع المؤتمرون كسر المعادلة وتحقيق الاختراق.. تغييراً لحساب النقابة والمهنة وأفرادها..

لا نريد قيادات حزبية للنقابة، ولكن نريد قيادات مهنية / صحافية لنقابة مهنية.. مستقلة.. هل يحدث ذلك..؟■